التوزيع المكاني لمراكز الاستقرار الريفي

في محافظة النجف ١٩٥٧-١٩٩٧

أ٠م٠د ٠ حسين جعاز ناصر
جامعة الكوفة/ كلية التربية للبنات

م٠م٠ رافد موسى عبد
جامعة الكوفة/ كلية التربية للبنات

المقدمة :

المفهوم الشامل للجغرافية بوصفه أنساني مركباً بين ماهو طبيعي وماهو بشري ، كما أن ذلك يوسع دائرة الأهمية (أ) التي يحظى بها أي فرع من فروع الجغرافية الأخرى كعلم شامل وجغرافية الاستقرار الريفي من الفروع الجغرافية التي تطورت حديثاً ، وظهرت كفرع مستقل في بداية القرن العشرين ، وربما أن مراكز الاستقرار هي جزء من عالمنا ، فقد أعتبرت مجالا مهماً للبحث والدراسة من قبل الجغرافيين .

وفي منطقة الدراسة (محافظة النجف) التي استحدثت عام ١٩٧٦ ، على الرغم من حداثتها فقد تغيرت نتيجة لتغير الحدود الإدارية الحاصلة فيها ، وعد عام ١٩٨٩ ، إذ ألغيت ناحية الجره والحقت بقضاء المناذرة التابع للمحافظة ، فضلاً عن الحركة الطبيعية للسكان والهجرة الداخلة للمحافظة ، ولهذا التغير آثار عدة على المشاكل الاستيطانية والتي تتطلب تخطيطاً لإعادة مراكز المستقرة إلى وضعها الطبيعي ، ومن اجل تحقيق نوعاً من التوازن المقبول بين تلك المراكز الاستقرارية ضمن الوحدات

الإدارية وفقاً لأمكاناتها الطبيعية والبشرية ، لاسيما وأن محافظة النجف تمتلك المقومات السياحية وبخاصة الدينية فيها فضلاً عن المقومات الزراعية من وفرة المياه والتربة الخصبة ، إلى المراكز الحضرية ، الأمر الذي يجعل المراكز الاستقرارية الريفية جزءاً مكملاً لنسيج المحافظة الطبيعي ، خريطة رقم (١)

شملت منطقة الدراسة مساحة قدرها (٣٤٢٤) كم٢ من مساحة المحافظة البالغة (٢٨٨٢٤) كم٢ ، وبواقع (٤٤٤) مركز استقراري وسكان بلغ عددهم (٢٣٣١٢٤) نسمة ١٩٩٧ ، ممثلين نسبة بلغت (٣٠,٧٪) من مجموع سكان المحافظة ، بينما تخلو مساحة واسعة من المحافظة قدرها (٢٥٤٠٠) كم٢ الممثلة بأراضي الهضبة الغربية التي تضم ناحية الشبكه والقرى التابعة لها .

نحدد هدف البحث في توضيح صورة التوزيع المكاني لمراكز الأستقرار الريفي في محافظة النجف ، فضلاً عن تحديد أنماط توزيعها وتباين أحجامها وطرق قياسها عبر الطرق الأحصائية ، وللوصول إلى الهدف ، فقد تم أستخدام بعض الأساليب الأحصائية التي من شانها الإجابة عن الكثير من التساؤلات لاسيما مقاييس التوزيع .

ضمت الدراسة ثلاثة مباحث ، الأول منها نحو مراكز الأستقرار الريفي والثاني مقاييس التوزيع والثالث تحديد الأنماط التوزيعية لمراكز الأستقرار الريفي بالطرق الأحصائية (قرينة الجار الاقرب) ، فضلاً عن الخلاصة والمصادر والله تعالى من وراء القصد .

خريطة رقم (١)

المستقرات الريفية في محافظة النجف لعام ١٩٩٧

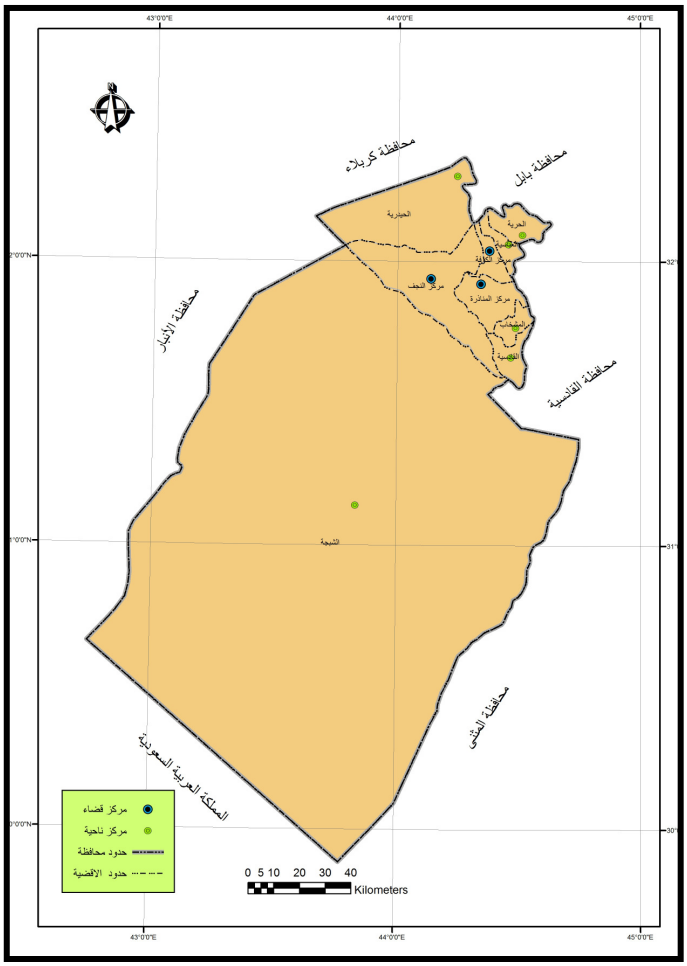

المصدر : الباحثان اعتمداً على وزارة البلديات والاشغال العامة ، مديرية التخطيط العمراني في محافظة النجف ، ١٩٩٧

المبحث الأول

مراكز الاستقرار الريفي في منطقة الدراسة ١٩٥٧ – ١٩٩٧

لأجل تحديد وفهم ملامح تطور المراكز الاستقرارية ، لابد من دراستها عبر حقبة زمنية متسلسلة ، لكي يتسنى لنا أبراز أوجه الزيادة والنقصان وتغيرها النسبي والمطلق ، لتحديد مفهومها وسماتها الأساسية بشكل أكثر عدالة .

يوضح الجدول رقم (١) والشكل رقم (١) تلك التطورات عبر فترة زمنية امتدت من ١٩٥٧ – ١٩٩٧ ، والتي تشير بأن هذا النمو لم يستقر على وتيرة واحدة بدليل أن في عام ١٩٥٧ ، لم تحظ إلا بـ (٢٢٦) مركز استقراري سرعان ما يزيد هذا العدد الى (٣٧٩) مركزا في عام ١٩٦٥ ، مسجلا زيادة قدرها (١٥٣) مركزا . الامر الذي يدل بان هناك نموا طبيعيا وزيادة في اعداد المراكز . حيث تاتي انسجاما مع الزيادة الطبيعية للسكان نتيجة الاهتمام بالجوانب الصحية والزراعية . اذ تحضى المحافظة بمكانة مميزة في زراعة وانتاج محصول الرز . في حين سجل عام ١٩٧٧ نموا مميزا تمثل بـ (٤٦٤ مركز استقراري ، مسجلة زيادة قدرها (٨٥) مركزا ، وسجل عام ١٩٨٧ ٣٩٥ مركزاً بتراجع بلغ نحو (٦٩) مركزا وهذا يعود الى هجرة اعداد من سكان الريف الى المراكز الحضرية في الحافظة شكل رقم (١)

عام ١٩٨٧ بلغ نحو (١٠٣١٦) نسمة . انعكست اثارها أي (الهجرة) على مراكز الاستقرار الريفي والتي اصبحت مناطق طاردة للسكان ، بسبب توفر فرص العمل في المراكز الحضرية

والذي ساهم بدوره في زيادة تيارات الهجرة الداخلة الى الحضر .

جدول رقم (١)

اعداد مراكز الاستقرار الريفي ونسبة التغير السنويه في محافظة النجف للمدة ١٩٥٧ – ١٩٩٧ .

السنوات	اعداد المستقرات الريفية	التغير المطلق	نسبة التغير %	نسبة التغير السنوي
١٩٥٧	٢٢٦	-	-	-
١٩٦٥	٣٧٩	١٥٣	٦٧.٦	٨.٤
١٩٧٧	٤٦٤	٨٥	٢٢.٤	١.٨
١٩٨٧	٣٩٥	٦٩-	١٤.٨-	١.٤
١٩٩٧(*)	٤٤٤	٤٩	١٢.٤	١.٢
١٩٥٧-١٩٩٧		٢١٨	٩٦.٤	٢.٤

المصدر : (١) سلمى جلال ، الطرق البرية واثرها في نمو المستوطنات الريفية في منطقة الفرات الاوسط ، اطروحه دكتوراه ، (غ.م) مقدمة الى كلية التربية جامعة المستنصرية ، ١٩٩٦ ، ٣٤٩ .

(*) هيئة التخطيط ، الجهاز المركز للاحصاء ، نتاج التعداد السكان عام ١٩٩٣ .

شكل رقم(١)

نسبة التغير السنوي لمراكز الاستقرار الريفي في محافظة النجف للمدة (١٩٧٧-١٩٩٧)

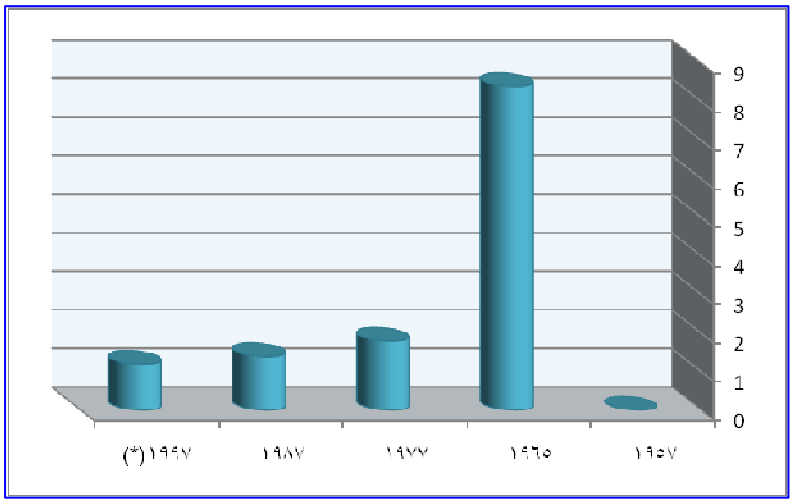

المصدر : الباحثان اعتماداً على بيانات الجدول رقم (١)

ولكن بعد عام ١٩٩٩ ونتيجة لفرض الحصار الاقتصادي خفت حدة الهجرة الداخلة من الريف الى الحضر وذلك لزيادة المساحة المزروعة بالحبوب من محاصيل الرز والقمح خاصة مع زيادة العائدات المالية من ذلك.

وفي عام ١٩٩٧ فقد بلغ عدد مراكز الاستقرار (٤٤٤) مركزا اذ وصل عدد سكان الريف لنفس العام نحو (٢٣٣١٢٤)نسمه وبنسبة زيادة بلغت نحو (١٤,٥٪) عن عام ١٩٨٧ وقد نعزى هذه الزيادة الى الأسباب الآتية :

١- فصل بعض مراكز الاستقرار الريفي عن المراكز الحضرية بسبب وقوعها خارج الحدود البلدية للاقضية كما هو الحال مع ناحية الحيرة الملغاة واعطائها الى مركز قضاء المناذرة .

٢- توسع في النشاط الزراعي بشكل كبير ولاسيما محاصيل الرز والقمح والخضر المختلفة . الامر الذي ساهم بزيادة الاستقرار الريفي .

٣- عامل الزيادة الطبيعية نتيجة لتحسن المستويات المعيشية وانتعاش النشاط الزراعي نتيجة لكثير من الخدمات المقدمة ، في حين يوضح الجدول رقم (٢) والشكل رقم (٢) تباين نسبة سكان الريف في منطقة الدراسة والتي بدات بالتدني في معدلاتها ، اذ سجلت نسبة (٤٩,٧٪) عام ١٩٥٧ لكنها انخفضت الى (٣٩,٢٪) عام ١٩٦٥ بانخفاض نسبي بلغ ١٠ .٥٪ الا ان هذا الفارق ازداد عام ١٩٧٧ ليصل ٣٢,٢٪ بينما تراجعت هذه النسبة في عام ١٩٨٧ لتصل الى ٢٧,٢٪ مسجلا انخفاض بلغ٥٪ عن عام ١٩٧٧ ، الامر الذي يعكس حجم الهجرة الداخلة من الريف الى الحضر استجابة لتركيز المشاريع الاقتصادية وارتفاع الطلب على الايدي العاملة . في حين ارتفعت هذه النسبة قليلاً عام ١٩٩٧ الى ٣٠,٠٧ ٪ لحدوث هجرة معاكسة عام ١٩٩٠ كما اسلفنا.

جدول رقم (٢)

التوزيع العددي والنسبة لسكان الريف في محافظة النجف للمدة ١٩٥٧ – ١٩٧٧

السنوات	عدد سكان المحافظة الكلي	عدد سكان الريف	نسبهم الى سكان المحافظة %
١٩٥٧	٢٤٦٤٥٦	١٢٢٦٢٤	٤٩.٧
١٩٦٥	٣٠٢٠٧٤	١١٨٥٣٢	٣٩.٢
١٩٧٧	٣٨٩٦٨٠	١٢٥٦٤٧	٣٢.٢
١٩٨٧	٥٩٠٠٧٨	١٦٠٧٧٤	٢٧.٢
١٩٩٧	٧٧٥٠٤٢	٢٣٣١٢٤	٣٠.٠٧

المصدر : (١) سعد عبد الرزاق محسن ، محافظة النجف ، دراسة في جغرافية السكان ، رسالة ماجستير (غ.م) مقدمة الى كلية الاداب جامعة البصرة ، ١٩٨٨ ، ص١٣١

(٢) حسين جعاز ناصر ، التحليل المكاني لنمو السكان محافظة النجف ١٩٥٧ – ١٩٩٣ وتوقعاته المستقبلية حتى عام ٢٠٠٧ ، مجلة دراسات نجفية ، العدد ٣ ،٢٠٠٤ ، ص ١٤٦ – ١٤٨.

شكل رقم(٢)

التوزيع النسبي لسكان الريف في محافظة النجف للمدة (١٩٧٧-١٩٩٧)

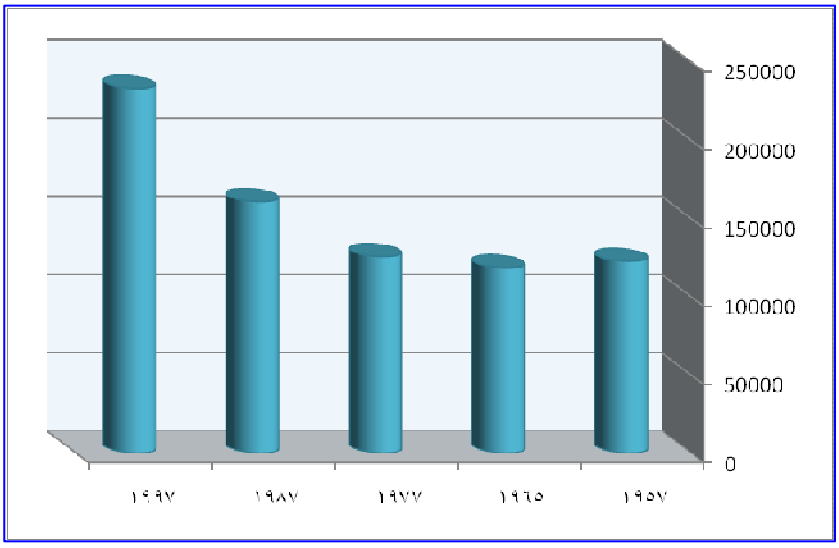

المصدر : الباحثان اعتماداً على بيانات الجدول رقم (٢)

المبحث الثاني

مقاييس توزيع مراكز الاستقرار الريفي

اضحت الطرق الاحصائية تاخذ حيزا من الاهتمام الجغرافي في مختلف التخصصات الجغرافية . وان تطبيق الطرق الاحصائية تساعد الجغرافي على القيام ببحوث علمية في أي حقل من حقول المعرفة الجغرافية ومن خلال ذلك فان دائرة معلومات الباحث تُعمق خبرته في البحث العلمي شريطة توظيف نتائج بحثه في خدمة واطار البحث لذا اعتمدت المقاييس الآتية :-

اولا / كثافة الاستقرار الريفي

يتضح من جدول رقم (٣) بان الكثافة الاستقرارية الريفية في محافظة النجف قد بلغت ١,٥٤ قرية /كم٢ أي ان كل ١٠٠ كم٢ من مساحة مراكز الاستقرار الريفي في المحافظة تضم ١,٥٤ قرية . وهذا المعدل بطبيعة الحال مظلل لايعكس الصورة الحقيقية لكثافة الاستقرار الريفي في كثافة الوحدات الادارية في المحافظة اذ هناك تباين كبير بين سعة مساحة الوحدة الادارية واعداد معدلات الكثافة الاستقرارية البالغ ٨٣,٥ قرية /كم٢ او مايعادل ١,١ ٪ بينما اقل كثافة الاستقرارية في ناحية الشبكة البالغ ٠,٠٣٪ قرية /كم٢ بمعدل ٢٥٤٠٪ لكل قرية ، وهي مساحة تستوعب مايعادل (٥٨) قرية من قرى المحافظة .

وتشير الخريطة رقم (٢) الى (٥) مستويات كثافية تمثلت بالاتي :-

جدول رقم (٣)

الكثافة الاستقرارية حسب الوحدات الادارية في محافظة النجف بموجب تعداد عام ١٩٩٧.

ت	الوحدات الادارية	المسافة /كم٢	عدد مراكز الاستقرار	كثافة الاستقرار قرية /كم٢ (*)	كم٢/ قرية المسافة / العدد
١	م.ق النجف	١١٣٣	١٥	١.٣	٧٥.٥
٢	ن. الشبكة	٢٥٤٠٠	١٠	٠.٠٣	٢٥٤٠
٣	ن. الحيدرية	١٢٢٨	٦٠	٤.٨	٢٠.٤
٤	م.ق الكوفة	١٢٩	٥٣	٤١.٠٨	٢.٤
٥	ن. العباسية	٨٥	٧١	٨٣.٥	١.١
٦	ن . الحرية	٢٢٣	٤١	١٨.٣	٥.٤
٧	م. ق المناذرة	٣٢٤	٦٤	١٩.٧	٥.٠٦
٨	ن. المشخاب	١٢٣	٦٥	٥٢.٨	١.٨
٩	ن. القادسية	١٧٩	٦٥	٣٦.٣	٢.٧
	المحافظة	٢٨٨٢٤	٤٤٤	١.٥٤	٦٤.٩

المصدر : هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء مركز الحاسبة الالكترونية ، توزيع السكان حسب الجنس والمقاطعة والقرية والنواحي في محافظة النجف . عام ١٩٩٧ ، جداول غير منشورة .

(❖) قيست كثافة الاستقرار الريفي حسب الوحدات الادارية :

عدد مراكز الاستقرار الريفي سوحدة ادارية

× ١٠٠

مساحة الوحدة الادارية

خريطة رقم (٢)

كثافة الاستقرار الريفي حسب الوحدات الإدارية في محافظة النجف لعام ١٩٩٧

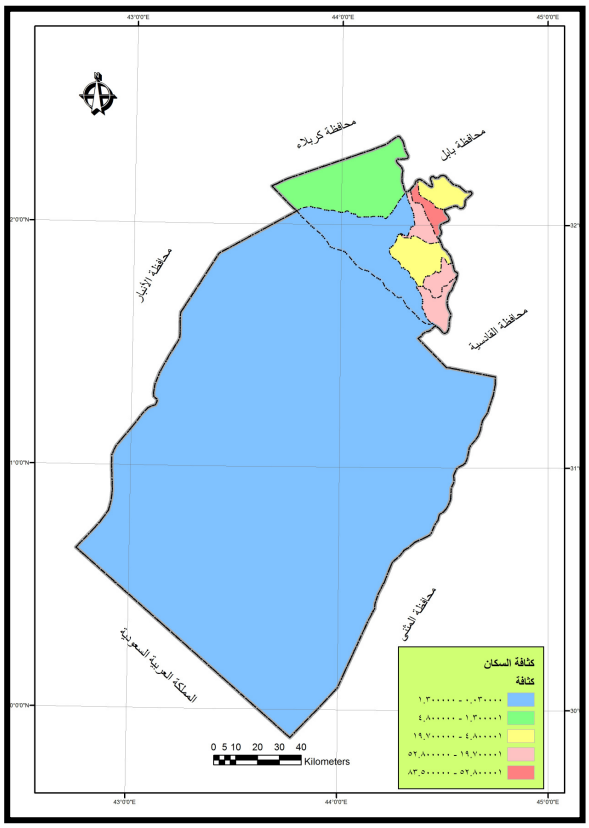

المصدر : الباحثان اعتماداً على وزارة البلديات والإشغال العامة ، مديرية التخطيط العمراني في محافظة النجف ، ١٩٩٧

(١)الكثافة اقل من (١) قرية /كم ٢

تمثلت بـ ناحية الشبكة بكثافة بلغت ٠,٠٣ ولم تحظ الا بـ (١٠) مركز استقراري فقط . ويعود السبب في ذلك الى كون المنطقة التي تتواجد فيها تلك القرى صحراوية تقتصر الى الكثير من الخدمات وتضم مساحة قدرها (٢٥٤٠٠) كم٢ اذ يعتمد سكان هذه القرى في الاستقرار وممارسة نشاطهم الاقتصادي على استغلال الامطار الساقطة واثرها في نباتات المراعي وزراعة بعض المحاصيل الزراعية . وقد تتعرض هذه الزراعة الى الفشل بسبب قلة مصادر المياه وانحباس الامطار.

ويتوزع سكان القرى بين الجهات الداخلية والبوادي والاطراف الشرقية والشمالية الشرقية ، في حين يقل السكان في مناطق واسعة من منطقة الدراسة .

(٢) الكثافة من ١-٢ قرية /كم٢ ٪ :-

تمثلت في قضاء النجف وبرصيد (١٥) مركز استقراري ريفي وبكثافة بلغت (١,٣) قرية /كم٢ وبامتداد مساحي بلغ ١١٣٣كم٢ لكل قرية في قضاء النجف ، وتباين توزيع القرى في القضاء يرجع الى طبيعة وخصائص تلك المنطقة التي امتدت بها مراكز الاستقرار التي تتسم بالطابع الصحراوي الذي يتقدم ويقل وجود المياه فيها الا في المناطق التي تتواجد فيها المياه الجنوبية ولاسيما قرى الرهيمة ، الرحية ، قرى المزارع على جانبي طريق كربلاء – النجف على جهتي اليمين واليسار ، وتمثلت تربة هذه المنطقة بالتربة الصحراوية .

(٣) الكثافة ٤-١٠ قرية /كم٢ ٪:-

وجاءت في نصيب ن . الحيدرية اذ سجلت كثافة بلغت ٤,٨ قرية كم٢٪ وهي بذلك اعلى من معدل المحافظة البالغ ١,٥٤ قرية كم٢ ٪ واحتلت هذه الفئة الكثافية على ٢٠,٤ ٪ من مجموع مراكز الاستقرار الريفي في المحافظة – وتمتار قرى هذه

الفئة ، البالغ عددها (٦٠) قرية بموقعها قرب نهر الفرات ، اذ يمارس سكانها زراعة المحاصيل وبخاصة قرى جزيرة النجف اليسرى البالغ عدد سكانها (٤٥١٤) نسمة عام ١٩٩٧ ، وقرية جزيرة النجف اليمنى البالغ عدد سكانها (١٤٩٨) نسمة لنفس العام .

(٤) الكثافة ١٠-٢٠ قرية /كم٢ ٪ :-

ضمت ناحية الحرية التابع لقضاء الكوفة وقضاء المناذرة وبكثافة تراوحت بين ١٨,٣ – ١٩,٧ قرية كم٢ ٪ لكل منها على التوالي ، على الرغم من تباين المساحة بينهما وعدد المراكز الاستقرارية الريفية البالغه (٤١) قرية /كم٢ في ناحية الحرية وبمساحة قدرها ٢٢٣كم٢ في حين بلغ عدد مراكز قضاء المناذرة نحو (٦٤) قرية /كم٢ بمساحة قدرها ٣٢٤ كم٢ ، ويرجع زيادة عدد قرى قضاء المناذرة الى ضم ناحية الحيرة الى قضاء المناذرة مما ساهم في زيادة اعداد مراكز الاستقرار الريفي في هذا القضاء .

(٥) الكثافة من ٢٠ فما فوق قرية /كم٢:-

وجاءت من نصيب الوحدات الادارية التالية (ن. القادسية ، م.ق الكوفة ، ن. المشخاب ، ن. العباسية) اذ فاقت باقي الوحدات الادارية بكثافه الاستقرار الريفي التي تراوحت بين (٣٦,٣ – ٤١,٠٨ – ٥٢,٨ – ٨٣,٥) قرية كم٢ ٪ على التوالي ، اذ استحوذت هذه الفئة الكثافية على ٢٠,٣ ٪ من مجموع مراكز الاستقرار في المحافظة . ويمكن تقسيم هذه الوحدات الى :

المجموعة الاولى :- والتي تمثلت في ناحية القادسية وقضاء الكوفة وناحية المشخاب والتي شكلت نسبة قدرها ١,٥ ٪ من مساحة منطقة الدراسة وبواقع (١٨٣) مركزا ممثلاً بنسبة قدرها ٤١,٢ ٪ من مجموع المراكز الاستقرارية في المحافظة ، خريطة رقم (٢)

المجموعة الثانية :- فجاءت من نصيب ناحية العباسية بامتداد مساحي بلغ ٨٥كم٢ وبواقع ٧١ مركز استقراري

ممثلا بنسبة قدرها ١٥,٩ ٪ في المساحة الكلية .

ثانيا / نسبة التركز :-

تعد احد الوسائل الاحصائية التي تم اعتمادها لقياس العلاقة بين النسبة المؤية للقرى التي تتوزع على نسبة معينة من المسافة ، والتي يعد التوزيع فيها مثاليا اذا كانت النسبة تساوي صفرا فيما اذا زادت النسبة عن الصفر فانه مؤشرا واضحا على التوزيع غير المتساوي .

ومن خلال المعادلة الاتية يمكن التعرف على التوزيع .

نسبة التركز = ٢/١ مجـ (س – ص) (❖❖)

ومن بيانات الجدول رقم (٤) يلاحظ ان هذه النسبة ١٧٢,٣ ٪ الامر الذي يشير الى ان توزيع المستقرات الريفية في المحافظة بميل للانتشار نتيجة لابتعادها الكبير عن الفرد وبذلك يمكن تقسيم المحافظة على ثلاثة اقسام

جدول رقم (٤)

قياس نسبة التركز لمراكز الاستقرار الريفي في محافظة النجف عام ١٩٩٧ .

الوحدات الادارية	س % المساحة /كم٢	التكرار المجتمع الصاعد	ص % عدد القرى	التكرار المتجمع الصاعد	س – ص
ن . العباسية	٣	٣	١٥.٩	١٥.٩	١٥
ن .المشخاب	٤٢	٧٢	١٤.٦	٣٠.٥	١٤.١
م.ق الكوفة	٤٤	١.١٦	١١.٩	٤٢.٤	١١.٤
ن .القادسية	٦٢	١.٧٨	١٤.٦	٥٧	١٣.٩
ن . الحرية	٧٧	٢.٥٥	٩.٢	٦٦.٢	٨.٤
م.ق المناذرة	١.١٢	٣.٦٧	١٤.٤	٨٠.٦	١٣.٣
ن .الحيدرية	٤.٣	٧.٩٧	١٣.٥	٩٤.١	٩.٢

م.ق النجف	٣.٩	١١.٨٧	٣.٣	٩٧.٤	٠.٦
ن . الشبكة	٨٨.١	١٠٠	٢.٣	١٠٠	٨٥.٨
-	١٠٠	-	١٠٠	-	١٧٢.٣

المصدر : الباحثان بالاعتماد على بيانات جدول رقم (٣)

الوحدات الادارية التي تنخفض فيها تركز المستقرات الريفية قياسا بمساحتها وجاءت من نصيب قضاء النجف وناحية الشبكة اذ بلغ مجموع مساحتها ٩٢٪ من مساحة منطقة الدراسة في حين لم تحظ بنسبة ٥,٦٪ من مجموع مراكز الاستقرار في منطقة الدراسة .

٢- الوحدات الادارية التي يزيد فيها تركز المستقرات الريفية قياسا بمساحتها وجاءت من نصيب (ف. الكوفة ، ونواحي الحرية ، المشخاب ، القادسية)اذ بلغ مجموع مساحتها نية ٢٠٥٪ من مساحة منطقة الدراسة مقابل ٦٦,٢٪ من مجموع مراكز الاستقرار الريفي لمنطقة الدراسة .

٣- الوحدات الادارية الاخرى التي تضم قضاء المناذرة وناحية الحيدرية ، اذ احتلت نسبة ٢٧,٩٪ من مجموع مراكز الاستقرار الريفي في منطقة الدراسة في حين احتلت نسبة مساحة قدرها ٥,٤٪ من مجموع مساحة المنطقة .

وما تقدم نستنتج بان هناك تبايناً كبيرا بين المساحة ومركز الاستقرار ولكل وحدة ادارية استجابة للظروف التي مر بها القطر من حصار وحروب واخرها الحرب التي شنت عام ٢٠٠٣ ساهمت جميعا في ثبات توزيع المستقرات الريفية

(ثالثا) منحنى لورنز

وهو احدى الطرق المستخدمة في قياس ومعرفة التساوي وعدمه في توزيع المستقرات الريفية في منطقة : اذ تبرز من خلال ذلك اظهار التغير الذي طرا على توزيع المستقرات الريفية (الظاهرة المدروسة) عبر فترات زمنية ، فضلا عن كشف التفاوت في المقارنة المرئية بين خطي التوزيع المثالي ومنحنى التوزيع الفعلي ومن خلال تلك المقارنة يمكن الحكم على صورة التوزيع للمستقرات في منطقة الدراسة ، ومن التحليل

البصري للشكل رقم (١) يلاحظ انتشار المستقرات وتوزيعها يبتعد كثيرا عن خط التوزيع المثالي بدليل كبر مساحة (منطقة عدم التساوي) الأمر الذي تظهر اختلاف بين نسب المساحة والسكان والتي تبتعد أيضا عن التوزيع المثالي من خلال ٦٦,٤٪ من القرى يتركزون فوق ٢,٥ ٪ من المساحة الكلية مسجلة فارقا قدره ٦٣,٧ ٪ وهذه الصورة تدل على ان الاستقرار مازال مرتبطا ارتباطا وثيق مع امتداد رالانهار والتربة الجيدة الصالحة للزراعة ، فضلا عن مستوى الخدمات المقدمة من قبل الدولة وثباتها بين وحدة إدارية واخرى ، له دور بارز في تباين الاستقرار الريفي في منطقة الدراسة .

شكل رقم (٣)

نسبة التركز الاستقراري لقرى محافظة النجف عام ١٩٩٧.

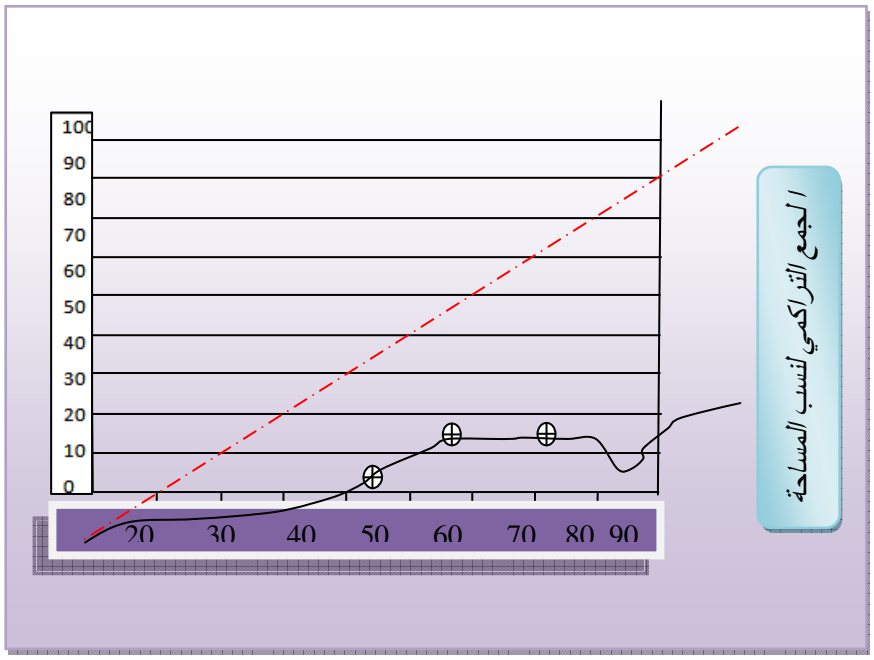

المصدر : جدول رقم (٤)

المبحث الثالث

تحديد الأنماط التوزيعية لمراكز الاستقرار الريفي بالطرق الاحصائية (قرينة الجار الأقرب (Nearest neighbor index)

يعد التحليل بقرينة الجار الأقرب من بين اكثر الأساليب الكمية اهمية للكشف عن انماط التوزيع المكاني للظواهر الجغرافية ، وتأتي أهميته من كونه اهم القرائن المستخدمة لقياس النزعة المركزية في الانماط النفطية (المكانية) المستخدمة ، فهو احدى المعايير المهمة التي نستطيع من خلاله ان تحدد مدى نشتت مواقع النقاط حول بعضها او تحديد نمط توزيعها المكاني ، أي تلك التوزيعات التي يمكن ان تكون عشوائية او منتظمة او مركزة .

لقد طورت هذه التقنية من قبل المعنين بعلوم الحياة عند دراستهم لهذا المجال الفاصل بين مواقع النباتات من النوع نفسه والنمط الذي يشكله توزيعها المكاني ، وبما ان الجغرافيين قد نظروا الى المدينة والعمليات التي تشكل الانماط فيها كعمليات مناظرة . بما يجري في عالم النبات فقد اقتبسو هذه التقنية ايضاً واستخدموها في العديد من الموضوعات الطبيعية منها ام البشرية مثل نظرية الأماكن المركزية ، الوظائف الاقتصادية ضمن اقليم حضري توزيع الهزات الأرضية وغيرها . وقد كان الهدف الأساسي من هذه النظرية هو وصف النمط والاستدلال عن العمليات المسببة له .

ولحساب قرينة الجار الأقرب نستخدم المعادلة الاتية :

حيث ان – R: تمثل وصف التوزيع (صلة الجوار)

– D: معدل المسافة الجوية (المسافة المستقيمة) الفاصلة بين كل نقطة واقرب واحد عليها والذي يتم استخراجه باستخدام المعادلة الآتية :-

-D: مجموع المسافات بين المستقرات الريفية .

-N:عدد المستقرات الريفية .

-A= مساحة منطقة الدراسة .

وقد أعطي للجار الأقرب رمز R ولقيمة مدلول كمي يعبر عن مط التوزيع وتنحصر قيمته بين (٠– ٢,١٥) ، فإذا كانت قيمة (R) تساوي (صفر) معنى ذلك ان نمط التوزيع تجميعي عن مساحة صغيرة من الارض ، واذا كانت قيمة (R) تساوي (واحد صحيح) معنى ذلك ان نمط التوزيع عشوائيا ، واذا كانت قيمة (R) اكبر من (واحد صحيح) واقل من (اثنين) فان نمط التوزيع يكون متباعدا او غير منتظم ، اما اذا اقتربت نسبة (R) من (٢,١٥) ازداد التباعد ويكون نمط التوزيع يميل بشكل السداسي الذي توصل اليه كريستالر وفي هذه الحالة تكون مسافة أي نقطة عند التقاط المجاوره لها متساوية ، والشكل رقم (٤) يوضح وقيم قرينة الجار الأقرب .

شكل رقم (٤)

نموذج التوزيع العددي لقيم قرينة الجوار الأقرب

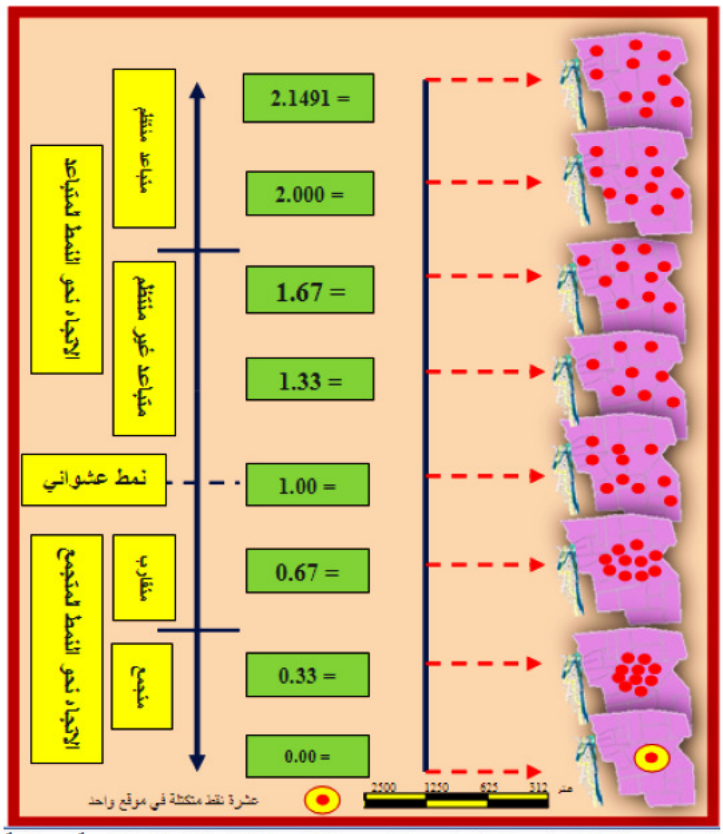

المصدر : بالاعتماد على ، ضياء خميس الدليمي ، التوزيع المكاني للخدمات التعليمية في مدينة الفلوجة ، دراسة في جغرافية المدن ،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، ابن رشد ، جامعة بغداد ، 1999 ، ص 227.

ولمعرفة نمط التوزيع السكاني لمراكز المستقرات الريفية في محافظة النجف ثم الاعتماد على (المستقرات الريفية) والمعد من قبل وزارة البلديات والإشغال العامة مديرية التخطيط العمراني في محافظة النجف لعام (٢٠١٠) وتبين لنا مايلي :

١- إجمالي المسافات بين المستقرات الريفية (٩,١) كم

٢- عدد المستقرات الريفية (٩)

٣- مساحة منطقة الدراسة المعمورة (٣٤٢٤) كم٢

٤- معدل المسافة المستخدمة (الجوية لاقرب جار (١,٠١١)

$$R: \frac{2\bar{d}}{\sqrt{\frac{N}{A}}}$$

وبالتعويض في المعادلة نح

صل على النمط الأتي :

$$R = (١,٠١١) \times \sqrt{\frac{٩}{٣٤٢٤}}$$

$$R = (١,٠١١) \times ٠,٠٠٢٦$$

$$R = (١,٠١١) \times ٠,٠٥٠٩ = ٠,٠٥١$$

ومن نتائج معادلة الجار الأقرب يتضح لنا ان نمط التوزيع المكاني لمراكز المستقرات الريفية في محافظة النجف يتجه نمو النمط المتقارب غير المنظم في التوزيع فقد بلغت قيمته (٠,٠٥١) وهذا دليل على مدى تركز تلك المستقرات في مساحة صغيرة ، ينظر الجدول رقم (٥) والخريطة رقم (٣)

جدول رقم (٤)

المسافات المستقيمة بين المستقرات الريفية لمحافظة النجف لاقرب جاراكم

اسم المستقرة	المجاور الاقرب	المسافة بـ كم
الحرية	العباسية	٠.٣٥
العباسية	الحرية	٠.٣٥
مركز الكوفة	العباسية	٠.٤٢
مركز المناذرة	مركز الكوفة	٠.٥٦
المشخاب	القادسية	٠.٥٦
القادسية	المشخاب	٠.٥٦
مركز النجف	المشخاب	١.٠٥
الحيدرية	العباسية	١.٤
السنجية	القادسية	٣.٨٥
المجموع	-	٩.١
المعدل	-	١.٠١١

المصدر :- الباحثان\ اعتمادا على خريطة المستقرات الريفية لمحافظة النجف والمعدة من وزارة البلديات والاشغال العامة ، مديرية التخطيط العمراني ، في محافظة النجف ، ١٩٩٧

خريطة رقم (٣)

المسافات المستقيمة بين المستقرات الريفية في محافظة النجف لعام ١٩٩٧

خريطة رقم (٣)

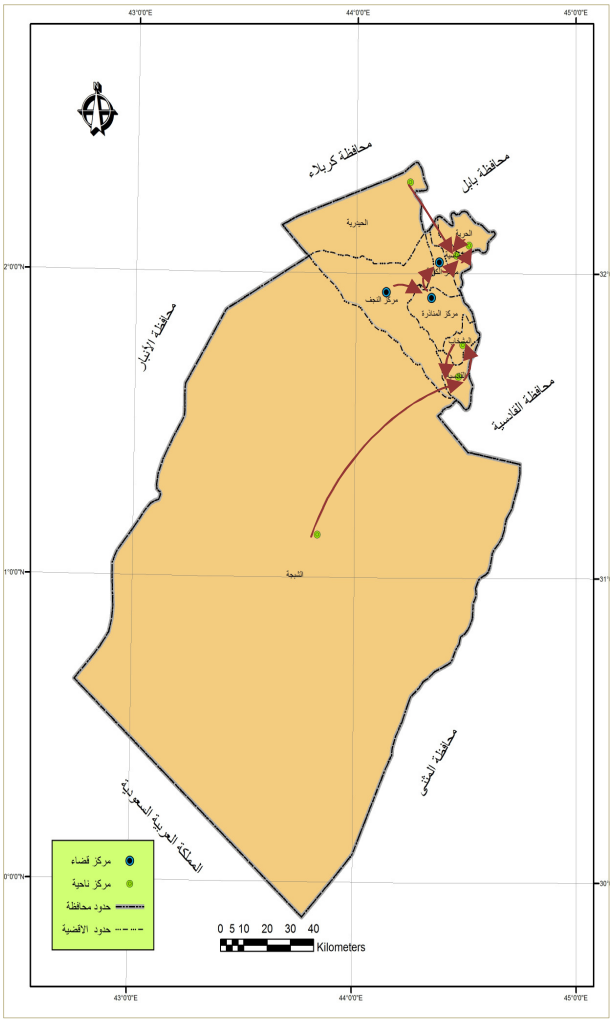

المصدر : الباحثان اعتماداً على وزارة البلديات والإشغال العامة ، مديرية التخطيط العمراني في محافظة النجف ، ١٩٩٧

الاستنتاجات

وصلت الدراسة الى عدد من الاستنتاجات يمكن إجمالها بما يأتي :-

١- اظهرت الدراسة ان هناك تزايد في عدد مراكز الاستقرار الريفي في محافظة النجف لمدة (١٩٥٧ – ١٩٩٧) فقد بلغ عددها في عام (١٩٥٧) نحو (٢٢٦) مركز استقراري ارتفع الى حوالي (٣٧٩) مركزا في عام ١٩٦٥ ثم الى (٤٦٤) في عام ١٩٧٧ وانخفض في عام ١٩٨٧ الى (٣٩٥) مركزا ، بسبب هجرة إعداد من سكان الريف الى المراكز الحضرية في المحافظة فقد بلغ عددهم نحو (١٠٣١٦) نسمة . اما في عام ١٩٩٧ فقد حصل تزايد ملحوظا في عدد المراكز فقد بلغت نحو (٤٤٤) مركز استقراري ويعود سبب ذلك الى انتعاش النشاط الزراعي وخاصة محاصيل (الرز والقمح والخضر) خلال فترة الحصار الاقتصادي الذي شهدها القطر بعيون عامة ومنطقة الدراسة بوجه الخصوص .

٢- وجد ان ناحية العباسية سجلت اعلى معدلات الكثافة الاستقرارية فقد بلغت نحو (٨٣,٥) كقريو /كم٢ في حين ناحية الشبكة اقل كثافة فقد بلغت نحو (٠,٠٣) قرية /كم٢..

٣- توصلت الدراسة الى ان نسبة التركيز لمراكز المتغيرات الريفية وصلت نحو (١٧٢,٣) الأمر الذي يشير الى ان توزيع المستقرات الريفية في المحافظة بميل نحو الانتشار نتيجة للاستفادة عن الصفر .

٤- تبين من خلال الدراسة انتشار لمتغيرات الريفية وتوزيعها يبعد كثيرا عن خط التوزيع المثالي لمنحنى لورينز

، فقد بلغت نسبته نحو (٦٦,٤ ٪) من مكان القرى وهم يتركون فوق مساحة (٢,٥٪) من المساحة الكلية بفارق قدره (٦٣,٧٪) .

٥- اظهر التحليل الإحصائي لنمو التوزيع المكاني لمراكز المستقرات الريفية ان قيمة الجار الأقرب (٠,٠٥١) ، مما يدل على انه يتجه نحو النمط المتقارب (غير المنتظم) من حيث المسافات الفاصلة بين مراكز المستقرات ، او من حيث نشاطاتها في المحافظة .

المقترحات

يوصي الباحثان بما يلي :

١. ضرورة تنمية مراكز الاستقرار الريفي في المحافظة والتي تصلح ان تكون مركزاً حضرياً ولاسيما القرى التابعة لناحية الحيدرية مثل قرية (المزروكة)وذلك بتوفير خدمات الماء والكهرباء والصحة .

٢. مد طرق النقل في كل ارجاء منطقة الدراسة ولاسيما مراكز الاستقرار الريفي لزيادة الارتباط بالمدينة وزيادة التلاحم فيما بين المدينة والريف .

٣. الاهتمام بريف منطقة الدراسة من خلال الخطط التنموية الشاملة والتي تاخذ بنظر الاعتبار الحرمان الذي تعرض له ريف العراق بشكل عام وإنصافه من خلال تنمية القطاع الزراعي و بزيادة كمية الانتاج من مختلف

اصنافة وسد الحاجة المحلية اليها مع تقليل الاعتماد على المستورد منها .

٤. ادخال التقنيات الزراعية الى مناطق ريف المحافظة ومراكز استقرارها من خلال طرق الري بالرش والتنقيط والقنوات المبطنة وما الى ذلك لتقليل الهدر المائي مع الاعتماد على الري تحت سطحي .

قائمة المصادر والمراجع

١- سعدي محمد صالح السعدي ، مضر خليل العمر ، جغرافية الأسكان ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، مطابع الحكمة ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ١١ .

٢- المرسوم الجمهوري المرقم ١٣٧ في ٨ / ٦ / ١٩٧٦ الخاص بأستحداث محافظة النجف .

(◆) المرسوم الجمهوري المرقم ٣١٢ في ٢٩ / ٦ / ١٩٨٩

٣- حسين جعاز ناصر ، التحليل المكاني لحركة الهجرة الداخلية واتجاهاتها رفي محافظات الفرات الاوسط (١٩٧٧ – ١٩٩٧) ، اطروحة دكتوراه (غ.م) مقدمة الى كلية الاداب (جامعة بغداد ، ٢٠٠٣) ص ٧٨ .

٤- حسين جعاز ناصر ، مرجع سابق ، ص١٢٨.

٥- علي لفته سعيد ، تحليل جغرافي لانماط الاستيطان الريفي في قضاء المناذرة ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة الكوفة ،٢٠٠١، ص١٣٤

٦- علي صاحب الموسوي ، حسين جفات ثامر ، الخصائص الطبيعية والبشرية للجهة العربية في محافظة النجف وعلاقتها في استغلال الموارد الطبيعية المتاحة ، مجلة البحوث الجغرافية ، كلية التربية للبنات ، جامعة الكوفة – العدد (٥ ، ٢٠٠٤) ص٣٠٤

٧- فتحي محمد ابو عيانة ، مدل الى التحليل الاحصائي في الجغرافية البشرية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٧ ، ص ٥٠٢.

(❖❖) حيث س = النسبة المئوية لمسافة المنطقة الى جهة مسافة الاقليم

ص = النسبة المئوية لعدد القرى الى جهة القرى المحافظة (❖)

(❖) عباس فاضل السعدي ، التوزيع الجغرافي البيئي للسكان ومدى تركزهم في العراق ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد(٤٧ ،٢٠٠١) ، ص١٢.

(٨)نعمان شحاذة ، الاساليب الكمية في الجغرافية باستخدام الحاسوب ، ط١، دار صفاء للطباعة والنشر ، عمان ، ص ٢٠٣.

(٩) مضر خيل عمر الكيلاني ، محاضرات في الاحصاء الجغرافي ، على الموقع الالكتروني الاتي :

http :// sites- Google . com / site / Muthara Lomar /

(١٠) رافد موسى عبد ، عدنان كاظم جبار ، التحليل المكان لوظيفة التعليم الابتدائي في مدينة السماوة – مجلة القادسية للاداب والعلوم التربوية ، المجلد (٨) العدد (٤) ، ٢٠٠٩ ، ص ١٦١ – ١٦٢.